



واقع سجون النساء في لبنان  
دراسة نوعية لتأثير سياسات السجون  
على حقوق المرأة في لبنان

# واقع سجون النساء في لبنان

دراسة نوعية لتأثير سياسات السجون على حقوق المرأة في لبنان

## ضمن مشروع

“Promoting Human Rights by Empowerment  
Incarcerated and Released Women”

د. غادة الحكيم

أستاذة وباحثة

بيروت، لبنان، 2024

“عنا 93 سجينة 8 محكومين والباقي موقوفين”

“عندك واسطة بيمشي ملفك ما عندك واسطة ملفك بنام”

“35 شهر موقوفة حضرت جلسة واحدة”

“سنتين واربعة اشهر موقوفة لا أعلم شيء عن ملفي”

“أي حقوق إنسان ... نحن غلطنا بس ما منستاهل كل هيدا الاهمال”

**من اقوال السجينات المشاركات في الدراسة**

تم إعداد هذه الدراسة من قبل الدكتورة غادة الحكيم بمساعدة جمعية دار الأمل وبدعم مالي من منظمة دياكونيا.

تتقدم جمعية دار الأمل، بخالص الشكر والامتنان للمديرة العامة لقوى الأمن الداخلي ولكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، والتي لم تكن لتتحقق لولا الجهود المشتركة والدعم المستمر، كما تتوجه بالشكر لكل من ساهم في المقابلات وإثراء البحث، وعلى رأسهم القاضي رجا أبي نادر والدكتور عمر النشابة ومديرات سجون النساء اللواتي قدمن رؤى قيمة وساهمن في إلقاء الضوء على العديد من الجوانب المهمة. ولا يفوتنا تقديم شكر خاص للعينة المختارة من السجينات، اللواتي شاركن بصراحة وأمل في تحسين ظروفهن، مقدمات رؤى وتجارب غنية أثرت في هذا البحث.

نتمّن الجهود والخبرات التي تم تشاركتها من جميع المشاركين، والتي ساهمت في تقديم مقارنة شاملة وموضوعية للقضايا المطروحة، متطلعين إلى أن تسهم نتائج هذه الدراسة في تحقيق التغيير المنشود وتحسين أوضاع السجون وظروف السجينات.

## الملخص التنفيذي

تواجه سجون النساء في لبنان تحديات متزايدة ضمن سياق الأزمات المستمرة التي يشهدها لبنان، والتي تتنوع بين الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية والصحية. فالأزمات السياسية، بما في ذلك عدم الاستقرار الحكومي وتباطؤ الإصلاحات القانونية، تؤدي إلى نقص في التركيز على القضايا الإنسانية داخل السجون. أما الأزمات الاقتصادية، فقد عمقت بشكل كبير من معاناة السجينات نتيجة تدهور العملة المحلية وارتفاع تكاليف المعيشة، مما انعكس سلباً على توفر الموارد الأساسية في السجون. وفي السياق الأمني، فإن ضعف البنية التحتية للمؤسسات الإصلاحية فاقم من صعوبة إدارة هذه المرافق بفعالية.

ويتجلى النقص الملحوظ في الموارد والخدمات الأساسية، في غياب الغذاء المناسب والكافي، وتدهور الظروف الصحية، ونقص البرامج التعليمية والتأهيلية المخصصة للسجينات. هذه التحديات تؤثر بشكل مباشر على جودة الحياة داخل السجون وعلى الفرص المتاحة لإعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع. إن الظروف القاسية التي تعيشها السجينات تجعل من الضروري التدخل العاجل والمشارك من قبل الدولة والمجتمع المدني المحلي والدولي لمواجهتها، حيث يجب أن يكون هذا التدخل شاملاً ومستداماً لضمان توفير بيئة إنسانية تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف التحديات التي تواجهها السجينات داخل سجون النساء في لبنان، كما تهدف إلى تحديد كيفية التعامل معها ميدانياً من قبل إدارات السجون والجهات المعنية. ومن هنا، يأتي السؤال المحوري الذي تسعى الدراسة للإجابة عليه: ما هو واقع سجون النساء في لبنان؟ ما هي الممارسات والمشكلات الرئيسية التي تؤثر على السجينات؟ وما هي السبل الفعالة لتحسين تلك الظروف وضمان حقوقهن؟

تعتمد هذه الدراسة على المنهج البحثي النوعي الذي يتسم بالمرونة والقدرة على استيعاب السياقات الاجتماعية المعقدة. ولتحقيق أهداف البحث، تم تنظيم مقابلات معمقة مع إدارات السجون وخبراء في مجال القانون وحقوق الإنسان، إلى جانب إجراء مجموعات نقاش مركزية مع الاختصاصيات في العمل الاجتماعي ومع السجينات. ومن خلال تحليل النتائج، تسلط الدراسة الضوء على التحديات الهيكلية والإدارية، بالإضافة إلى وصف الآليات الحالية المستخدمة لمواجهتها وتقييم مدى فعاليتها. وتهدف هذه المقاربة إلى تمهيد الطريق نحو تطوير استراتيجيات شاملة لتحسين ظروف السجون.

في هذا الإطار، تقترح الدراسة عدداً من الحلول العملية التي تتماشى مع السياق اللبناني، من بينها تحسين البنية التحتية للسجون لضمان بيئة صحية وآمنة، وتطوير برامج تعليمية وتدريبية تسهم في تأهيل السجينات مهنيًا ونفسيًا. كما تدعو إلى توفير خدمات طبية ونفسية أكثر شمولية واستدامة. ولتحقيق نتائج ملموسة، توصي الدراسة بوضع سياسة اجتماعية عاجلة تحت إشراف الوزارات المختصة، مثل وزارة العدل ووزارة الداخلية، وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والخبراء المحليين والدوليين، لضمان استمرارية الدعم والرعاية للسجينات.

ختاماً، تشدد الدراسة على أهمية تعزيز الوعي المجتمعي حول قضية السجينات، والعمل على إعادة دمجهن بشكل فعال في المجتمع بعد انتهاء مدة العقوبة، حيث يتطلب ذلك نهجاً شاملاً قائماً على احترام الكرامة الإنسانية وضمان حقهن في فرصة ثانية لحياة كريمة ومنتجة.

## محتوى الدراسة

5	1. المقدمة.....
6	2. المحور الاول: الإطار النظري:.....
	الأزمة الاقتصادية والحرب في لبنان: تداعياتهما على السجون و حياة السجينات وتأثيرات نقص الموارد والخدمات على حياة السجينات.....
6	1 - واقع السجون في لبنان.....
7	2 - مشاكل سجون النساء في لبنان.....
10	3 - دور الجمعيات في سجون النساء.....
11	4 - مقارنة بين المعايير الدولية والتشريعات اللبنانية.....
13	5 - القوانين الداخلية.....
13	6 - الإطار المفاهيمية للسجون.....
15	3. المحور الثاني: الإطار المنهجي.....
15	1 - نوع البحث ومنهجه.....
15	2 - أدوات جمع البيانات.....
15	3 - مجتمع الدراسة.....
15	4 - عينة البحث.....
15	5 - استراتيجية اختيار العينة.....
16	6 - خطوات التحليل.....
16	7 - الإعتبارات الأخلاقية.....
17	4. المحور الثالث: النتائج والتحليل.....
22	5. المحور الرابع: الاقتراحات والتوصيات.....
24	6. الخاتمة.....
25	7. الملاحق.....

## المقدمة

لتحقيق ذلك، من الضروري تسليط الضوء على الظروف المعيشية، والرعاية الصحية، وبرامج التأهيل المتاحة حاضراً في هذه السجون.

لذا، فإن السؤال الأساسي الذي يطرحه بحثنا هو: ما هو واقع سجون النساء في لبنان، وما هي الممارسات والتحديات الرئيسية؟ هذا التحليل سيساهم في تقديم فهم أعمق للتحديات التي تواجه السجينات ويساعد في تطوير استراتيجيات فعّالة لتحسين أوضاعهن.

وتسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تهدف إلى تحسين فهمنا لواقع سجون النساء في لبنان وتعزيز قدرة النظام القضائي والعقابي على التعامل مع القضايا المرتبطة بالسجينات في السجون. وتشمل الأهداف الرئيسية ما يلي:

1. وصف النظام المتبع في سجون النساء.
2. استكشاف استراتيجيات وأساليب إدارة السجون.
3. تحديد الجهات المعنية وكفاءاتها وأدوارها.
4. تحليل النظام القائم والطرق المتبعة في إدارة السجون.
5. اقتراح حلول وتوصيات لتحسين الظروف داخل السجن.

وتندرج هذه الدراسة ضمن فئة البحوث التي تتبع الأسلوب النوعي، إذ هي دراسة وصفية استكشافية وتسعى نحو فهم واقع السجون النساء في لبنان.

وتبدأ الدراسة بمقدمة توضح أهمية الدراسة وأهدافها، تليها عرض الإطار النظري الذي يوفر خلفية علمية حول الموضوع. وعرض المفاهيم الأساسية بعد ذلك، ثم يتم عرض المنهجية المتبعة لتوضيح طرق جمع وتحليل البيانات. ثم يتم تحليل المعلومات المستخلصة من الدراسات والبيانات الميدانية، وفي النهاية، يُختتم البحث بالتوصيات التي تقدم حلولاً عملية لتحسين وضع سجون النساء في لبنان بناءً على النتائج المستخلصة.

تُعتبر مسألة السجون والإصلاحات جزءاً حيوياً من أي نظام قضائي وعقابي في أي دولة، حيث يُفترض أن تُركز إدارة هذه المؤسسات على برامج إعادة تأهيل الأفراد تمهيداً لإعادة إدماجهم مجدداً في المجتمع. هذا وقد شهدت النظرة الحديثة إلى العقوبة المانعة من الحرية تحولاً جذرياً، حيث لم تعد تقتصر على الإقتصاص من المخالف، بل أصبحت تهدف إلى إصلاحه ومعالجة سلوكه وتأهيله ليعود عضواً فاعلاً وصالحاً في المجتمع.

وفي هذا السياق، تحول السجن من كونه مجرد قلعة عازلة معزولة إلى "مدرسة اجتماعية"، تهدف إلى تزويد السجناء والسجينات بالمهارات والمعرفة اللازمة لضمان اندماجهم الناجح بعد انتهاء فترة عقوبتهم.

وعليه تتطلب التحولات الحديثة في مفهوم العقوبات اهتماماً خاصاً بكل فئة من السجناء، وخاصة سجون النساء التي تواجه تحديات نوعية. فالنساء في السجون لا يواجهن فقط الأعباء المرتبطة بالحرمان من الحرية، بل يعانين أيضاً من تحديات إضافية تتعلق بالتمييز على أساس الجنس والجندر، والاحتياجات الصحية الخاصة لجهة النظافة الشخصية ومخاطر الولادة والاهتمام بالمولود، وغياب دور الام في العائلة، وظروف الحياة اليومية التي تتطلب معالجة دقيقة.

تأتي هذه التحديات في ظل تأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على السجينات، مما يفاقم من المشاكل التي تواجههن داخل السجون، مثل الاكتظاظ، وتدني مستوى الرعاية الصحية، وأحياناً نقص الموارد الضرورية. كل ذلك تحت لواء نظام للسجون في لبنان يحتاج الى تعديل اساسي وتغيير في مفاهيمه، لانه مازال قاصراً عن مواكبة التطورات والحاجات والوقائع المستجدة.

وسوف تتضمن هذه الدراسة تحليلاً نوعياً للممارسات الحالية في سجون النساء في لبنان، وتحديد التحديات التي تواجه السجينات، بالإضافة إلى اقتراح توصيات تهدف إلى تحسين ظروفهن وضمان احترام حقوقهن.

## المحور الاول - الإطار النظري

مع الأوضاع الطارئة التي تواجه السجينات، مما أدى إلى زيادة حدة التحديات التي تواجه هذه الفئة المهمّشة.

ومع تراكم القضايا الملحة والأساسية على الأصعدة الصحية والاجتماعية والقانونية، يبرز السؤال المحوري: أين أصبحنا من دور السجون كمؤسسات إصلاحية؟ هل لا تزال السجون اللبنانية قادرة على أداء دورها كمؤسسات إصلاحية؟ لقد أصبحت الأولوية الآن لتأمين أدنى متطلبات العيش، مما يهدد بتحوّل السجون إلى بيئة عقابية لا إنسانية تزيد من معاناة السجينات، بدلاً من أن تكون مساحة لإعادة التأهيل والإصلاح.

وتتطلب هذه الأوضاع المتردية دراسات معمقة وخطوات عملية وسريعة لتحسين حياة السجينات، خصوصاً في ظل استمرار الأزمات. كما أن تطوير خطط طوارئ للتعامل مع أي مستجدات أصبح أمراً ملجأً، بما يضمن حماية السجينات من الانعكاسات السلبية الإضافية الناجمة عن الحرب والأزمة الاقتصادية المتنامية.

### 1 — واقع السجون في لبنان

لا بد قبل عرض الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية من الاضاعة على واقع سجون النساء في لبنان لا سيما من النواحي الاجتماعية والصحية والقانونية والنفسية. إذ ما زالت السجون اللبنانية تخضع لوزارة الداخلية بموجب مرسوم رقم 14310 الصادر بتاريخ 1949، في جميع شؤونها، ومن ضمنها سجون النساء التي تقسم إلى قسمين: سجون مركزية، وسجون مناطقية ويبلغ عدد سجون النساء 4 وتبلغ قدرة استيعابها 100 سجيناً بينما يبلغ عدد السجينات أكثر من 400 سجيناً، في وقت إتمام الدراسة. من هنا نشير إلى الواقع المزري الذي يطال السجون، بسبب الظروف السيئة المحيطة بالسجينات، والحاصلة بسبب حالة البناء من جهة، وطبيعة الإدارة وأدائها من جهة ثانية، فالابنية الحاضرة هي غالباً ما تكون عبارة عن أماكن ضيقة يحشد فيها أضعاف قدرتها على الاستيعاب، في ظل أوضاع صحية

الأزمة الاقتصادية والحرب في لبنان: تداعياتهما على السجون وحياة السجينات وتأثيرات نقص الموارد والخدمات على حياة السجينات

شهدت الفترة الممتدة من أواخر العام 2019 وحتى يومنا هذا أزمة اقتصادية خانقة أثرت بشكل مباشر على كل المرافق الحياتية في لبنان، وكان نصيب السجون منها كبيراً. فقد أصبحت تلك السجون تفتقر لأبسط مقومات الحياة مثل المياه، سواء للإستعمال الشخصي أو للشرب. لم تقف تداعيات هذه الأزمة عند هذا الحد، بل طالت كل تفاصيل الحياة اليومية للسجينات مثل النظافة الشخصية، والمأكل، وتوافر الحاجيات الضرورية. وقد أدى هذا الوضع إلى خلق تمييز إضافي بين السجينات، من ميسورات الحال، اللواتي يمكنهن تأمين احتياجاتهن من الخارج، والسجينات اللواتي يعانين من أوضاع اقتصادية صعبة. عبدالله، ز. (2022)

فضلاً عن ذلك، شهدت الخدمات الصحية من تطبيب وتأمين الأدوية والعلاجات تراجعاً كبيراً، مما جعل هذه الخدمات في حالة خطيرة تُنذر بالأسوأ. هذا التدهور دفع الجمعيات العاملة في السجون إلى التركيز على توفير الأساسيات والضروريات لتلبية الحاجيات الطارئة، بدلاً من تنفيذ دورها الأساسي في التأهيل ومتابعة البرامج الإصلاحية المختلفة.

إلى جانب الأزمة الاقتصادية، زادت الحرب الأخيرة التي شهدتها لبنان من تفاقم أوضاع السجون بشكل كبير. فقد أدت إلى تدمير البنية التحتية في العديد من المناطق، وتوجيه معظم الموارد نحو تلبية الاحتياجات الطارئة للسكان المتضررين. ونتيجة لذلك، زاد الضغط على مؤسسات الدولة، بما فيها السجون، التي تعاني أساساً من نقص الموارد.

في ظل هذه الظروف، تفاقمت معاناة السجينات بشكل خاص، حيث أصبح من الصعب تأمين أدنى متطلبات العيش داخل السجون. وانعكست التداعيات السلبية للحرب على قدرة السلطات والجمعيات على التعامل



معاملة سيئة، ومن العيش في بناء سيء ومن حرمان من الحد الأدنى من مقومات حفظ الكرامة ومن رعاية غذائية وصحية ونفسية وترفيهية ؛ وذلك كرد فعل سلبي على الواقع غير الإنساني، ويعمدن بشتى الوسائل لإحداث هذا التمرد من إضراب عن الطعام، وهروب من السجن وغيره.

**ومما لا جدال حوله، أن السجون اللبنانية بحالتها الراهنة، تنظيماً وواقعاً، بحاجة لإعادة نظر شاملة وجذرية، نظراً لحالة التردّي التي تعانيها في مختلف المجالات زعيتير، م. (2014).**

## 2 — مشاكل سجون النساء في لبنان

تواجه سجون النساء في لبنان مجموعة من المشكلات المعقدة التي تعكس التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تمر بها البلاد. ورغم الجهود المبذولة لتحسين الظروف، تبقى هذه المؤسسات تعاني من عدة نقاط ضعف تؤثر بشكل كبير على حياة السجينات.

### 2.1 تغافل الدولة عن ادماج الخدمات الجندرية في سجون النساء

إدماج الخدمات الجندرية في سجون النساء يعني توفير خدمات وبرامج تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والظروف الخاصة بالنساء السجينات من منظور النوع الاجتماعي (الجندر). والأخذ في الاعتبار التحديات التي قد تواجهها النساء بسبب أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية، وحالات التمييز، والضغط المجتمعية. والهدف الرئيسي من ذلك هو ضمان أن تكون بيئة السجون مهيأة لتلبية احتياجات النساء بشكل يحترم كرامتهن وحقوقهن، مع معالجة أي فجوات تنبع من التمييز بين الجنسين، وضمان معاملة إنسانية وعادلة للسجينات.

قد تطال هذه الخدمات ما يلي:

- تقديم خدمات صحية خاصة بالنساء، مثل الرعاية أثناء الحمل، وخدمات الأمومة، والرعاية الصحية النفسية.
- توفير أطباء متخصصين في قضايا صحة المرأة.

سيئة وظروف معيشية لا تطاق في كثير من الأحيان ولا تتطابق مع أبسط الشروط الإنسانية وحقوق الإنسان. ومما لا جدال حوله، أن السجون اللبنانية بحالتها الراهنة، تنظيماً وواقعاً، بحاجة لإعادة نظر شاملة وجذرية، نظراً لحالة التردّي التي تعانيها في مختلف المجالات زعيتير، م. (2014).

وهذا ما لاحظته ولحظته كل من وزارتي العدل والداخلية ومختلف اللجان والهيئات والجمعيات والمنظمات الحقوقية المعنية، ابتداءً من لجنة حقوق الإنسان النيابية ونقابة المحامين والجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان وصولاً إلى منظمات دولية من بينها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي. (دراسة قانونية حول نظام سجون النساء في لبنان، 2013)

وان واقع هذه السجون يتأثر بسبب ضيقها وضيق مساحتها، هذا عدا عن حشود الموقوفات المنتظرات الحكم عليهن في أقسام النظارة المختلفة والموزعة على الأراضي اللبنانية. ومما يزيد من كثرة ازدحام السجون وجود الأعداد الكبيرة من الموقوفات اللواتي ينتظرن المحاكمة لمدة طويلة، بسبب بطء آلية التقاضي، وذلك خلافاً لشرعة حقوق الإنسان، حيث كان يقتضي توقيفهن في أماكن خاصة بهن، مما يشكل انتهاكاً لكرامة السجينات.

وغالبا ما نجد المحكوم عليها بجرم طفيف، تسجن مع المحكوم عليهن بجرم أخطر، أي تجتمع السجينات معاً بغض النظر عن الخطورة الإجرامية، وهذا ما يخالف نظرية الفصل بين السجينات لهذه العلة، ونتيجة هذا الوضع قد "تتعلم" السجينات وسائل واساليب المخالفات والاجرام، ذلك بالإضافة الى الشعور بالظلم الذي سوف يمتلك السجينات نتيجة الظروف المريرة التي يعشن فيها، حيث سينصبّ غضبهن على المجتمع والدولة وكل ما هو محيط بهن، بحيث قد يتحول سلوك البعض منهن الى المزيد من مخالفة القانون، فما إن تخرج السجينة من السجن حتى تعود لتدخله بجرم اكبر.

من هنا، وبسبب هذا الواقع المزري نجد حالات تمرد مختلفة من قبل السجينات كرد فعل على ما يتلقوه من

## 2.2 على المستوى السياسي:

يشهد لبنان فراغًا طويلًا في مؤسساته الدستورية، بما في ذلك غياب رئيس الجمهورية وتعطيل متعمد للسلطات. وقد أدى ذلك إلى تأثر العملية التشريعية وإمكانية اتخاذ قرارات جديدة، حيث تقتصر القرارات على أضييق الحدود بما يتماشى مع وضع تصريف الأعمال. فضلًا عن تأثر السلطة القضائية بقرارات السلطتين التشريعية والتنفيذية ومنها وضع التوكيلات القضائية وعدم إقرار قانون استقلال السلطة القضائية وغيرها. هذا الفراغ السياسي يعرقل جهود الإصلاح ويؤثر سلبيًا على تحسين ظروف سجون النساء.

## 2.3 على المستوى الاقتصادي والمالي:

تأثرت السجون اللبنانية بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية المستمرة، مما أدى إلى تراجع ميزانيات السجون بشكل حاد. بحيث أصبحت الموارد المالية المتاحة غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسجون، من المأكل والمشرب إلى الصيانة والإصلاح. هذا النقص في التمويل يعكس عجز الدولة عن تلبية احتياجات السجون، ويؤثر على جودة الحياة اليومية للسجينات.

## 2.4 على المستوى اللوجستي:

لا يخفى على أحد بأن سجون النساء لاتزال عبارة عن أبنية غير مؤهلة لتكون سجنًا من النواحي كافة، من حيث تقسيم المباني الى وجود الفسحات والنزهات، وتوفير تهوئة ملائمة لعدد السجينات الموجود ودخول اشعة الشمس الى الغرف الضيقة أصلاً، وصولاً الى حالة المراحيض والاعطال المتكررة في المعدات الضرورية كفسلات الملابس وغيرها من المعدات الضرورية لسير الحياة اليومية.

كما ان نقل السجينات من والى المراكز الصحية البديلة خارج السجون او لحضور المحاكمات، يصطدم بعدم توفر الآليات اللازمة لنقل السجينات او عدم توفر عناصر الحماية او ميزانية للوقود والصيانة، وهذا ما يعرف بألية سوق السجينات مما يؤثر على سير المحاكمات وتأجيلها.

- برامج لمعالجة الصدمات المرتبطة بالعنف الجسدي أو الجنسي.
- توفير مستشارين أو مرشدين لتقديم الدعم النفسي.
- تقديم برامج تعليمية أو مهنية تناسب النساء، لدعم إعادة إدماجهن في المجتمع بعد الإفراج عنهن.
- توفير مساحات لرعاية الأطفال، خاصة إذا كانت السجينة أمًا.
- تمكين السجينات من البقاء على تواصل مع أطفالهن بطرق إنسانية وآمنة.
- تدريب العاملين في السجون على كيفية التعامل مع النساء بطريقة تراعي حقوقهن وكرامتهن.
- وضع آليات لمنع التحرش أو العنف داخل السجون.
- يساعد تعزيز الخدمات الجندرية في خلق بيئة إنسانية أكثر احترامًا وملاءمة لاحتياجات السجينات، ويعزز فرص إعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع، كما يساهم من ناحية أخرى، في تقليل الفوارق الهيكلية التي تعزز التمييز القائم على النوع الاجتماعي، فإن إعداد السياسات التي تضمن التعامل العادل مع السجينات يعكس التزامًا بحقوق الإنسان والمعايير الدولية التي تدعو إلى معاملة السجناء بما يحفظ كرامتهم. حينها تصبح عملية دمج الخدمات الجندرية في سجون النساء استثمارًا في العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث تساهم في تقليل معدلات العودة إلى الجريمة وتعزز مساهمة النساء في بناء مجتمعات أكثر أمانًا وإنصافًا.

يساعد تعزيز الخدمات الجندرية في خلق بيئة إنسانية أكثر احترامًا وملاءمة لاحتياجات السجينات، ويعزز فرص إعادة التأهيل وإعادة الاندماج في المجتمع

## 2.5 على المستوى النفسي:

لا شك بأن معاناة السجينات قد أصبحت مضاعفة لجهة العيش في ظروف معيشية غير انسانية، إذا صح التعبير، وذلك لاعتبارات عديدة منها غياب الخصوصية وضعف تنظيم العلاقة وإدارة النزاعات بين السجينات، إضافة الى التفرقة القائمة على أساس الوضع المالي للسجينة من مأكّل ومشرب وصولاً الى الخدمات كافة. كما هناك صعوبة في تنقل أهل السجينة لزيارتها لارتباط تلك الزيارة بغلاء تكلفة النقل والانتقال داخل البلد، إضافة الى عدم إحترام مبدأ الخصوصية عند مواجهة السجينة لذويها. فالعزل الاجتماعي للسجينة وغيره من العوامل المذكورة يؤدي الى احتمال وجود الامراض والاضطرابات النفسية كالقلق والاكتئاب، كل ذلك في ظروف مالية صعبة، تعيق عملية التدخل النفسي مع السجينة ومعالجة الامر.

## 2.6 على مستوى الصحة الجسدية:

تبدأ الرعاية الصحية من تأمين مقومات النظافة الشخصية وصولاً الى تأمين التطبيق للأمراض المزمنة والمستعصية.

فنظافة السجينات الشخصية هي على المحك في ظل غياب او نقص المياه، ونقص أدوات التنظيف ومستلزمات العناية الشخصية الضرورية، وهذا أدى في بعض الحالات الى انتشار القمل بين السجينات وغيرها من الامراض الجلدية والمنقولة، كما هناك نقصاً في وسائل ومعدات وأدوات التنظيف وأعطالاً في آلات التنظيف.

أما النساء الحوامل فتتقصهن الرعاية الطبية اللازمة والمتابعة الضرورية خلال الحمل وبعد الانجاب. وهناك نقص ملحوظ في توافر الادوية عند عدم قدرة السجينة على تحمل تكاليفها، مما يعرض حياتهن للخطر.

أما بالنسبة للجهاز الطبي من أطباء وممرضات، فهناك نقص في العدد كما في المعدات الطبية لتشخيص الامراض، فضلاً على ان هناك شكاوى من نقص الموارد المالية المخصصة لهم.

**فنظافة السجينات الشخصية هي على المحك في ظل غياب او نقص المياه، ونقص أدوات التنظيف ومستلزمات العناية الشخصية الضرورية**

## 2.7 على مستوى توزيع السجينات حسب التهمة:

تواجه سجون النساء مشكلة في تصنيف السجينات بشكل دقيق حسب نوع الجريمة، حيث يُحتجز السجينات المتهمات بجنح بسيطة بجانب أولئك المتهمات بجرائم خطيرة. هذه المشكلة تتفاقم أيضاً بسبب عدم أخذ الاحتياجات الخاصة بعين الاعتبار مثل حالات الإدمان على المخدرات، مما يعقد عملية إدارة السجون ويزيد من صعوبة تقديم الرعاية المناسبة.

إضافة إلى ذلك، تفتقر سجون النساء إلى تصنيف مناسب للسجينات حسب العمر. حيث يتم احتجاز السجينات البالغات بجميع أعمارهن معاً، دون النظر إلى الفروقات الكبيرة في احتياجاتهن وظروفهن الحياتية. يؤدي هذا الأمر إلى عدم تلبية احتياجات فئات عمرية محددة بشكل مناسب، حيث تختلف متطلبات الرعاية والتأهيل بين السجينات الأصغر سنّاً وأولئك الأكبر سنّاً.

## 2.8 على مستوى القانوني:

وفقاً للمادة 108 من قانون أصول المحاكمات الجزائية في لبنان، والتي لم تُطبق كما يجب، تتعلق بمدة الاحتجاز السابق للمحاكمة، حيث تنص على أن "لا يجوز أن تتعدى مدة التوقيف في الجنحة شهرين، ويمكن تمديدها لمدة مماثلة كحد أقصى في حالة الضرورة القصوى". يعتبر استمرار التوقيف الاحتياطي للموقوف/ للموقوفة مخالفاً للقانون.

أصبح التوقيف الاحتياطي في لبنان القاعدة الرئيسية، في حين أصبح إخلاء سبيل الموقوف/الموقوفة استثناءً. ومن بين الأسباب التي تؤدي إلى طول مدة التوقيف الاحتياطي:

- عدم حضور جلسات التحقيق أو صدور قرارات ظنية بحق العديد من المشتبه بهن، مما يؤدي إلى تأخير المحاكمات لفترات طويلة.
- تأجيل الجلسات لعدة أشهر بسبب عدم نقل الموقوفين/الموقوفات إلى الجلسات.
- إضرابات القضاة أو الموظفين، مما يؤثر سلباً على سير الإجراءات القضائية.
- الأوضاع الأمنية السيئة والأحداث الطارئة التي تستمر منذ سنوات، إلى جانب أسباب أخرى تؤدي إلى تعقيد الإجراءات وتطيل فترة التوقيف الاحتياطي.

**أصبح التوقيف الاحتياطي في لبنان القاعدة الرئيسية، في حين أصبح إخلاء سبيل الموقوف/الموقوفة استثناءً.**

### 3 — دور الجمعيات في سجون النساء

في ظل غياب استراتيجية وطنية تقضي بتحسين ظروف سجون النساء وتأهيلها على نحو يسمح للسجينات الخروج منها مؤهلات للاندماج مجدداً بالمجتمع، ينشط في السنوات القليلة الماضية عدد من الجمعيات الأهلية المعنية في تقديم الرعاية الصحية والنفسية للسجينات، بالإضافة إلى التدريب المهني.

فالسجن هو مكان "للتأهيل والإصلاح" هذا ما هو متعارف عليه، أو بالأحرى، ما يجب أن يكون، ولكن السجون في بعض دول العالم الثالث أصبحت عكس ذلك بخاصة في السجون اللبنانية، إذ أنها أماكن لا تراعى فيها أدنى مستويات حقوق الإنسان مما يجعل السجين أسير الحقد والضغينة، ينتظر الفرصة السانحة للانتقام ممن حوله

ويكون انسانا عدوانيا وعدائياً ضد نفسه أولاً، فبدلاً من أن يخرج متصالحاً مع نفسه وينظر للحياة نظرة جديدة، متسلحاً بمهنة أو حرفة تساعده على مواجهة الحياة، يخرج أكثر نقمة وحقداً. (ابراهيم، 2015)

ان السجون اللبنانية بحالتها الراهنة، تنظيماً وواقعاً، بحاجة لإعادة نظر شاملة وجذرية، نظراً لحال التردّي التي تعانيها في مختلف المجالات. وقد عقد العديد من المؤتمرات المحلية والدولية، وضعت بنتيجتها دراسات، واتخذت مقررات توصي بوضع نظام جديد للسجون في لبنان يراعي النظريات الحديثة للعلم الجنائي والهادفة الى تطبيق العقوبة العادلة والضرورية لردع الإجرام وإصلاح مرتكب الجريمة من خلال الأخذ في الاعتبار شخصيته الاجتماعية والظروف الاقتصادية والثقافية وظروف ارتكابه الجريمة وتوفير التلازم بين العقوبة المقضي بها والتنفيذ من خلال منح سلطة كافية للقضاء لتكليف العقوبة، وتيسير الوسائل والسبل المناسبة في مكان تنفيذها لإصلاح السجين وإعادة تأهيله تمهيداً لعودة اندماجه في المجتمع عوضاً عن الاقتصار منه والقضاء عليه معنوياً وجسدياً.

واستند الباحثون في هذا الحقل والساعون لتحقيق هذه الوجهة الى جملة من الشرائع الدولية والمواثيق، من بينها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966 والاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملات القاسية واللاإنسانية والمهينة 1984 ومبادئ الأمم المتحدة بشأن استقلال السلطة القضائية 1985 وبشأن دور المحامين 1990 ووضع مبادئ وقواعد اعتبرت معايير للمحاكمة العادلة. وربما أخيراً وليس آخراً، اعتماد الدليل لتفعيل القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المقرر من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1984 بناء على توصيات الأمم المتحدة، واللجنة الدولية لمنع الجريمة ومكافحتها. ولحين أن يتحقق كل ذلك تحركت بعض الجمعيات الاهلية لان الوضع لا يمكنه الانتظار ويجب أن يخطو أحد الخطوة الاولى.

ان السجون اللبنانية بحالتها الراهنة،  
تنظيمًا وواقعا، بحاجة لإعادة نظر شاملة  
وجذرية، نظرا لحال التردي التي تعانيها في  
مختلف المجالات

#### 4 — مقارنة بين المعايير الدولية والتشريعات اللبنانية

تتوافق القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء،  
المعروفة بقواعد نيلسون مانديلا، مع المعايير الدولية  
التي وضعتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام  
2015. تعكس هذه القواعد توسعًا مهمًا لتلك التي  
اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الأول حول منع  
الجريمة ومعاملة المجرمين. تستند قواعد نيلسون  
مانديلا إلى مبادئ أساسية تتمثل في احترام كرامة  
السجناء ومعاملتهم بإنسانية، مع حظر التعذيب وأي  
شكل من أشكال سوء المعاملة. تقدم القواعد إرشادات  
مفصلة تتناول جميع جوانب حياة السجناء، من  
التدابير التأديبية إلى الخدمات الطبية، بما في ذلك منع  
تقليص كمية الطعام والماء، وحظر استخدام أدوات  
ضبط النفس المهينة، وتقييد الحبس الانفرادي ليكون  
استثنائيًا فقط. (قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا  
لمعاملة السجناء)

ومع ذلك، تكشف المقارنة بين هذه المعايير الدولية  
والتشريعات اللبنانية عن فجوة واضحة. فبينما تنص  
المعايير الدولية على ضرورة توفير رعاية صحية متكاملة  
للسجناء، بما في ذلك تقييم ورعاية الصحة البدنية  
والعقلية، نجد أن واقع السجون اللبنانية يختلف، إذ  
تعاني السجون اللبنانية من ضعف كبير في التقيد بهذه  
المعايير، لاسيما في ما يتعلق بالجانب الجندي من  
السياسات والممارسات. فإن التشريعات المحلية تفتقر  
إلى الاهتمام بقضايا السجينة المتعلقة بالصحة الإنجابية  
والجنسية والنفسية، وهي قضايا غير مغطاة بشكل كافي  
في النصوص الداخلية.

علاوة على ذلك، يؤثر نظام التقاضي بشكل سلبي على  
النساء، حيث تواجه تحديات كبيرة مثل مشكلات السوق

ان النقاط الايجابية المذكورة سابقاً ما كانت لتتحقق لولا  
وجود عدد من الجمعيات، ولعل ابرزها جمعية دار الامل،  
التي أخذت على عاتقها العمل بجدية وفعالية داخل  
سجون النساء في بعثا وزحلة وطرابلس، واستلمت  
مهام عديدة ومتنوعة، وهذا الجهد ما كان ليثمر  
لولا وجود عناصر بشرية واعية ومثقفة في جهاز إدارة  
السجون، فتضافرت الجهود من أجل تحقيق مصلحة  
السجينة الفضلى رغم نقص رعاية الدولة وعدم إهتمامها  
بهذا القطاع.

تلعب الجمعيات غير الحكومية دورًا أساسيًا في تحسين  
ظروف سجون النساء وتقديم الدعم للسجينات. من  
خلال شراكات مع مؤسسات مثل وزارة الشؤون  
الاجتماعية ومؤسسات دولية، تسهم هذه الجمعيات في  
عدة مجالات رئيسية:

أ - تلبية الاحتياجات الأساسية: توفر الجمعيات خدمات  
الرعاية الصحية والطعام ووسائل النظافة الشخصية،  
مما يساعد في الحفاظ على الظروف الإنسانية داخل  
السجون.

ب - الدعم النفسي والاجتماعي: تقدم الدعم النفسي  
والاجتماعي للسجينات، بما في ذلك المشورة النفسية  
وتنظيم جلسات دعم جماعي.

ت - التدريب المهني والتعليم: توفر برامج تدريب مهني  
وتعليمي تساعد السجينات في اكتساب مهارات جديدة  
تسهم في إعادة إندماجهن في المجتمع بعد الإفراج عنهن.

ث - المساعدة القانونية: تقدم المشورة القانونية وتساعد  
في التعامل مع القضايا القانونية، مما يعزز من ضمان  
حقوق السجينات.

ج - رفع الوعي والمناصرة: تعمل الجمعيات على رفع  
الوعي حول وضع سجون النساء وقضايا السجينات من  
خلال حملات التوعية، مما يساهم في الضغط من أجل  
إصلاحات نظام السجون.

ح - إعادة الإندماج الاجتماعي: تدعم الجمعيات النساء  
المفرج عنهن في إعادة إندماجهن في المجتمع من خلال  
توفير المأوى، وفرص العمل، والدعم المستمر.

ويدعم هذا المبدأ الدراسات والأدلة العملية، فقد أظهرت دراسة حديثة في الولايات المتحدة أن السجناء الذين يحصلون على تعليم وتدريب مهني يكونون أقل عرضة للعودة إلى السجن بعد الإفراج، ولديهم فرص أفضل للحصول على عمل مقارنةً بالسجناء الذين لم يتلقوا هذا التعليم. كما أن التعليم في السجن له تأثير إيجابي على تقليل العودة إلى الجريمة وتعزيز إعادة الإدماج. وبناءً على ذلك، يوصى بإنشاء برامج تعليمية شاملة تساعد السجناء على تحقيق ذواتهم وتقليل تأثير الاحتجاز السلبي، مما يساهم في تحسين فرصهم في إعادة الإدماج وزيادة ثقتهم بأنفسهم.

**تشكل قواعد نيلسون مانديلا (مجموعة القواعد الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء) المعايير الدولية الأهم في تنظيم السجون ومعاملة السجناء.**

#### 4.2 الوضع التشريعي للسجون في لبنان

يهدف التشريع اللبناني إلى تنظيم السجون من خلال المرسوم رقم 14310 الصادر عام 1949، والذي ينظم السجون وأماكن التوقيف ومعهد إصلاح الأحداث. رغم أن هذا المرسوم يشمل بعض الحقوق والمبادئ الأساسية، إلا أنه يفتقر إلى التحديثات اللازمة والفعالة لمعالجة القضايا الأساسية مثل فصل الموقوفين عن المحكومين، وتوفير أماكن خاصة لسجون النساء والأحداث.

والمرسوم لا يتناول بفعالية الاحتياجات الخاصة للسجناء، وبالأخص النساء، حيث يغفل عن معالجة قضايا مهمة مثل الصحة الإنجابية، الحمل والإرضاع، واحتياجات الأطفال، بالإضافة إلى توفير التعليم والعمل بما يساهم في إعادة تأهيل السجناء ودمجهم في المجتمع. كما أن النصوص القانونية لا تتطرق إلى أوضاع السجناء الأجانب أو عديمات الجنسية، مما يعزز من استمرار انتهاك حقوق السجناء وعدم توفير ظروف إنسانية ملائمة لهم.

والتوقيف الاحتياطي. تنعكس هذه الفجوة بشكل شامل في الطريقة التي تُعامل بها النساء داخل النظام القضائي والسجون، مما يتطلب إصلاحات جذرية لتحسين الوضع وضمان توافق التشريعات المحلية مع المعايير الدولية التي تسعى إلى حماية حقوق السجناء وكرامتهم.

**فإن التشريعات المحلية تفتقر إلى الاهتمام بقضايا السجناء المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية والنفسية،**

#### 4.1 تعزيز إعادة إدماج السجناء: أهمية التعليم والتأهيل في نظام العقوبات وفقاً للمعايير الدولية

ينص القانون الدولي على أن العقوبة بالسجن لا تقتصر على حرمان الأفراد من حريتهم فقط. بل يجب أن تتضمن أيضاً توفير فرص للسجناء لاكتساب المعرفة والمهارات التي تساعدهم على إعادة إدماجهم بنجاح في المجتمع بعد الإفراج عنهم. الهدف من ذلك هو تقليل احتمال ارتكابهم لجرائم في المستقبل. وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن "النظام العقابي يجب أن يتضمن معالجة للمحكوم عليهم تهدف بشكل أساسي إلى إصلاحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع". ويتعين توفير هذا العلاج لجميع السجناء المحكوم عليهم، بالإضافة إلى توفير فرص للمحتجزين قيد الاحتجاز المؤقت للانخراط في أنشطة مفيدة.

تشكل قواعد نيلسون مانديلا (مجموعة القواعد الدنيا للأمم المتحدة لمعاملة السجناء) المعايير الدولية الأهم في تنظيم السجون ومعاملة السجناء. في ديسمبر 2015، اعتمدت الأمم المتحدة النسخة المعدلة التي تقدم نموذجاً حديثاً لإدارة السجون في القرن الحادي والعشرين. وتؤكد هذه القواعد على أهمية تقديم برامج التأهيل للسجناء، حيث تساعد في تقليل معدل العودة إلى الجريمة وتعزيز السلامة العامة بعد الإفراج عنهم.

وبالمجمل، رغم وجود نصوص قانونية تدعو إلى مراعاة حقوق الإنسان، فإن التطبيق العملي لهذه النصوص يظل دون المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى استمرار الانتهاكات والمشكلات في أوضاع السجون اللبنانية.

**وبالمجمل، رغم وجود نصوص قانونية تدعو إلى مراعاة حقوق الإنسان، فإن التطبيق العملي لهذه النصوص يظل دون المستوى المطلوب، مما يؤدي إلى استمرار الانتهاكات والمشكلات في أوضاع السجون اللبنانية.**

## 5 — القوانين الداخلية

ان المقصود بالقوانين الداخلية هي مجموعة ما يصدر عن السلطين التشريعية والتنفيذية بشأن السجون، ونجد عدة مراسيم تنظم مؤسسة السجن نذكر منها المرسوم 14310 تاريخ 11/2/1949 مع جميع تعديلاته، والمرسوم 17315/1964 والمرسوم رقم 6236/1995، كل تلك المراسيم تهدف إلى تنظيم العمل داخل السجون، إضافة إلى بعض القرارات والمذكرات الصادرة عن السلطات المختصة، وكما اسلفنا سابقاً بأنه سيتم درس القانون اللبناني بالمقارنة مع المعايير الدولية. تجدر الإشارة إلى سعي الدولة اللبنانية إلى حل مشكلة الاكتظاظ عبر إصدار قوانين تهدف إلى تخفيف عدد نزلاء السجون وهذه القوانين هي التالية:

**أ - قانون رقم 463/2002 قانون تخفيض العقوبات، صدر بالتعاون بين وزارة العدل وال UNODC مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.**

**ب - قانون تخفيض السنة السجنية إلى تسعة اشهر من التقويم الغربي حمل الرقم 216/2012.**

هذه القوانين تساعد على تخفيض المشكلة الأكبر للسجون في لبنان وهي الاكتظاظ إنما تجدر الإشارة إلى ان قانون تخفيض السنة السجنية رقم 216/2012

لم يميز بين مجرم وآخر، وعند صدوره علت الاصوات التي اعتبرت انه صدر نتيجة ضغط الشارع وليس نتيجة دراسة حصلت ضمن السياسة الاجتماعية للدولة، إلا أنه في مطلق الأحوال ان هذا القانون قد ساهم في تخفيف عدد نزلاء السجون وهو أمر جيد لتخفيف الاكتظاظ في ظل التأخير في تحضير ابنية جديدة وتوسيع السجون الموجودة. (أيوب، 2022)

**ج - الخطة الوطنية لنقل صلاحية إدارة السجون إلى وزارة العدل / قرار مجلس الوزراء رقم 56 تاريخ 2/8/2011.**

تضمنت الخطة الوطنية أعلاه آلية تتماشى مع السياسة الاجتماعية المفترضة للدولة وقضت بتكليف وزير العدل بالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات لوضع الآلية اللازمة للمباشرة بنقل صلاحية الاشراف على السجون الى وزارة العدل ورفع الاقتراحات الى مجلس الوزراء، وتشكلت لجنة مشتركة بين الوزارتين تمّ تكريسها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 34 تاريخ 7 آذار 2012. (فارس، 1997) ومن الملاحظ ان تعديل القوانين والانظمة بقي دون المطلوب ودون معالجة أساسية وتغيير حقيقي، فالتعديلات لا تزال ضمن إطار المعالجات الموضوعية، ورغم ذلك هناك العديد من القوانين والقرارات لم تطبق بعد، فمن البديهي تطبيق القوانين والقرارات الاصلاحية الموجودة أصلاً، والسعي الى تعديل جوهرى لنظام السجون لا سيما لجهة الاخذ بعين الاعتبار الحاجات الجندرية للنساء.

## 6 — الإطر المفاهيمية للسجون

**الافعال المجرمة قانوناً :** المقصود بالافعال المجرمة قانوناً هي تلك التي تؤدي الى الملاحقة الجزائية بما يتخللها من توقيف، ووصولاً ربما الى الحكم بالسجن كعقوبة نتيجة الجرم المرتكب. ومن المعروف في المجتمع اللبناني ان الجرائم المنسوبة الى المرأة هي عادة (الدعارة، القتل بالسم، الزنا...) بشكل أساسي، إضافة الى جرائم أخرى تشترك بها مع الرجل وأهمها السرقة.



**تعريف السجن:** السجن هو ذلك المكان المغلق عن المجتمع يتكون من غرف أو عنابر متعددة المساحة ومتواجدة فوق أو تحت الأرض يقيم فيها الشخص المذنب لتنفيذ العقوبة التي أصدرتها المحكمة بقرار من القاضي المختص، لارتكابه انتهاكاً أو جريمة ما بحق مجتمعه وذلك بخروجه عن القواعد القانونية والاجتماعية، كما قد توجد به بعض المرافق الحيوية والترفيهية للمساجين التي تختلف من سجن لآخر وفق هيكلته ونظام الإدارة المتبعة فيه. والهدف من إقامة السجون هو حماية المواطنين وحفظ الأمن وتنظيم العلاقات بين الأفراد في المجتمع الواحد وتقويم سلوكيات المنحرفين وإعادة تأهيلهم اجتماعياً وسلوكياً.

ولمؤسسة السجن دوراً مزدوجاً فهي من ناحية المؤسسة التي توقع القصاص لمستحقه، ومن ناحية ثانية تسعى لإصلاح هذا المنحرف وإعادةه إلى المجتمع كعنصر صالح من جديد، إلا ان هذا الدور الأخير شبه مفقود في سجون لبنان لأنه غالباً ما يكون من الصعب تطبيق المعايير الآيلة للعب مثل هذا الدور.

**التأهيل وإعادة الاندماج الاجتماعي:** تشمل عملية إعادة التأهيل مجموعة متنوعة من الأنشطة، مثل العلاجات الطبية والنفسية، والخدمات الاستشارية، والبرامج المعرفية والسلوكية. ومع ذلك، تركز هذه الخطة على عدة مجالات رئيسية مثل التعليم، والتدريب المهني، والعمل داخل السجون.

ويشكل التعليم والعمل جزءاً من حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها السجناء، رغم القيود المرتبطة بالاحتجاز إذ يمكن التدريب المهني السجناء من المشاركة في أنشطة مفيدة، مما يعزز فرصهم في العثور على وظائف بعد الإفراج عنهم، وبالتالي يساهم في إعادة إندماجهم في المجتمع.

يتضمن النظام العقابي الفعّال بما يتضمنه من إعادة تأهيل عدة جوانب أساسية، أولاً، يجب تلبية الاحتياجات الأساسية للسجناء وضمان توفير ظروف حياة لائقة لهم. ثانياً، ينبغي توفير الرعاية الصحية الضرورية للسجناء. ثالثاً، من الضروري بناء علاقات بناءة بين موظفي السجون والسجناء، حيث تعد هذه الجوانب التزامات أساسية يجب الالتزام بها وبدون تحقيق هذه الأساسيات، لن تكون البرامج التأهيلية الحديثة فعالة. إضافة إلى ذلك، من المهم تنظيم تقديم الدعم والإشراف للسجناء بعد الإفراج عنهم، ففي حال عدم توفير هذه الخدمات، قد تكون الجهود المبذولة خلال فترة السجن في مجال التعليم والتدريب غير مجدية، مما قد يؤدي إلى عودة السجناء إلى سلوكياتهم الإجرامية السابقة.

وبمطلق الاحوال، تظل المواضيع مثل التعليم، والتدريب المهني، والعمل، أساساً مهماً لا بد منه في جميع الأنظمة العقابية التي تهدف إلى أن تكون فعالة ومتوافقة مع القواعد والمعايير الدولية.



## المحور الثاني: الإطار المنهجي

**عينة البحث:** تتكون عينة الدراسة من:

- **مديرات سجون النساء:** ثلاثة مديرات يمثلون سجون بعيدا، زحلة، وطرابلس.

- **الأختصاصيات في العمل الاجتماعي:** ثلاث إختصاصيات في العمل الاجتماعي يعملن تحت إشراف جمعية دار الأمل، ويتولين تقديم خدمات مباشرة وشاملة للسجينات في السجون المذكورة.

- **السجينات:** ثلاث مجموعات مركزة (FOCUS Groups)، تضم كل مجموعة عددًا من السجينات من كل سجن (بعيدا، زحلة، طرابلس).

- **الخبراء:** قاضٍ متخصص عمل في لجنة تخفيض العقوبات وله مساهمات بارزة لتحسين أوضاع السجون.

باحث أكاديمي مختص بقضايا السجون وحقوق الإنسان.

### استراتيجية اختيار العينة

تم الحصول على الموافقة الرسمية لإجراء المقابلات من قيادة الدرك، مما أتاح للباحث التواصل مع مختلف الجهات المعنية داخل السجون. وفيما يلي وصف العينة وكيفية اختيارها:

**التواصل مع مدراء السجون:** تم التواصل مع جميع مديرات السجون لضمان التنسيق والتمهيد لإجراء المقابلات مع الجهات المعنية والسجينات.

### اختيار الأفراد الرئيسيين من الأفرقاء المعنيين:

• **قاضٍ متخصص:** تم اختيار قاضٍ يعمل ضمن لجنة تخفيض العقوبات، وله مساهمات بارزة في تحسين أوضاع السجون.

• **خبير أكاديمي:** باحث متخصص في العدالة الجنائية وحقوق الإنسان، وله خبرة أكاديمية وعملية واسعة في دراسة أوضاع السجون.

تستعرض هذه الدراسة واقع سجون النساء كما تُعاش من وجهة نظر القيمين على تلك السجون والسجينات. وتهدف الدراسة الحاضرة إلى إعداد نموذج شامل لتحسين الظروف المعيشية داخل تلك السجون، من خلال تحليل الوضع الحالي واستكشاف الأدوار والمسؤوليات التي يتولاها الأفرقاء المعنيون. كما يسعى إلى دراسة الآليات والأساليب المستخدمة لتحسين بيئة سجون النساء ودعم السجينات، مع التركيز على تحديد العقبات التي تواجههن وسبل التغلب عليها.

### 1 – نوع البحث ومنهجه

هذا البحث هو عبارة عن دراسة نوعية يهدف إلى تحليل الوضع المعيشي داخل السجون النساء، من خلال استكشاف وجهات نظر وتجارب الأطراف المعنيين والسجينات أنفسهن. وسيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقديم صورة شاملة عن الواقع الحالي، وتحديد الأساليب المستخدمة لتحسين الظروف، والعقبات التي تعرقل ذلك، مع التركيز على تطوير نموذج عملي لتحسين الوضع.

### أولاً: أدوات جمع البيانات

#### 1 - المقابلات شبه الموجهة:

• مقابلة الأفرقاء المعنيين (خبراء، المسؤولين عن إدارة السجون، لجمع بيانات حول أدوارهم وأساليب التدخل.

#### 2 - مجموعة مركزة :

• إجراء مقابلات مع مجموعة من السجينات في السجون النساء (بعيدا، طرابلس، زحلة) لفهم ظروفهن المعيشية والتحديات التي تواجههن.  
• مقابلات مع مجموعة مركزة من الاختصاصيين الاجتماعيين من جمعية دار الأمل

### ثانياً: مجتمع الدراسة

يشمل سجون النساء في سجن النساء المركزي بعيدا، سجن طرابلس، سجن زحلة.

الدراسة، وهي نوع من العينات غير الاحتمالية التي يتم فيها اختيار المشاركين بناءً على معايير محددة مسبقًا لتلبية أهداف البحث. هذا النوع من العينة يتيح للباحث التركيز على الأفراد الأكثر ارتباطًا بموضوع الدراسة.

### ثالثاً: خطوات التحليل:

- قراءة البيانات الأولية بعناية لفهم الأنماط والمفاهيم الرئيسية.
- تصنيف البيانات في محاور تتعلق بالأهداف البحثية، مثل: الوضع المعيشي، أدوار الأفرقاء، العقبات، الحلول المقترحة.
- تفسير النتائج وربطها بالإطار النظري والدراسات السابقة.

### رابعاً: الإعتبارات الأخلاقية

- الحصول على موافقة مسبقة من الجهات المسؤولة عن السجن قبل بدء الدراسة.
- احترام سرية المشاركين وضمان عدم الإفصاح عن هوياتهم.
- تقديم شرح وافٍ للمشاركين حول أهداف البحث والحصول على موافقتهم الحرة للمشاركة.

• **أختصاصيات في العمل الاجتماعي:** تم التنسيق مع جمعية دار الأمل، التي تضم اختصاصيات في العمل الاجتماعي يعملن بشكل دائم في السجون الثلاث محل الدراسة، حيث يقدمن خدمات شاملة للسجينات ويملكن خبرة عملية متعمقة.

### اختيار عينة من السجينات:

- تم تحديد مجموعة من السجينات بناءً على معايير دقيقة لضمان تمثيل شامل لمختلف الفئات داخل السجن:
- **الوضع المادي:** شملت العينة سجينات من خلفيات مادية مختلفة.
- **الحالة القانونية:** تضم العينة سجينات موقوفات ومحكومات.
- **الجنسية:** شملت العينة سجينات من جنسيات مختلفة، بما في ذلك اللبنانيات، والعرب، والأجانب.
- **مدة التوقيف:** تم اختيار سجينات قضين فترة تزيد عن سنة في السجن لضمان فهم أعمق للتجربة.

### نوع العينة: عشوائية مقصودة

تم استخدام العينة العشوائية المقصودة في هذه

## المحور الثالث: النتائج والتحليل

وبالمقارنة مع سجون الرجال فان وضع سجون النساء في لبنان هو الافضل لجهة اعداد السجناء فقط ؛ في حين ان سجون النساء تعاني من مشاكل نوعية خاصة متعلقة بقضايا التمييز الجندي ضد المرأة واحتياجات المرأة الحامل والمرضعة والمسائل المتعلقة بالنظافة الشخصية.

**فان وضع السجينات وقبل كل تلك الازمات الثقيلة، لم يكن بأفضل حال.**

ومن أبرز التحديات التي تواجه السجينات في سجون لبنان هي :

- **الابنية والمنشآت التي تتألف منها سجون النساء:** رأى العديد من المستجيبين بان ابنية السجون ليست ملائمة ومخصصة لان تكون كذلك، لا سيما سجن النساء في زحلة (وهو تابع لسجن مركزي)، وان هذه الابنية بحاجة الى صيانة دورية وتجهيزات جديدة في ظل غياب الموازنات المالية المرصودة من الدولة.

- **الاكتظاظ وحق السجينة في الحفاظ على كرامتها الانسانية:** يشكل الاكتظاظ بحسب رأي جميع المستجيبين مشكلة المشاكل، بحيث ان الأعداد قد تخطت النسب المعقولة للاستيعاب وهي تخطت المعيار العالمي بزيادة 60 %، بحسب أحد المستجيبين، وهذا يؤدي الى حرمان السجينة من حقها في أن يكون لها مساحة مقبولة داخل السجن، او خصوصية، وهذا ينتقص من كرامتها الانسانية، كما يخلق مشاكل بين السجينات وبينهن وبين الادارة. "عنا 93 سجينة 8 محكومين والباقي موقوفين".

- **المشاكل الصحية:** تتعدد المشاكل المتعلقة بالصحة وهذه المشاكل متنوعة وتشمل عدة جوانب من حياة السجينة ومن أهمها :

تكونت العينة التي تم الاستماع اليها من أشخاص معينين بإدارة السجن وهم إما خبراء او عاملين داخل سجون النساء او عاملين مع الجمعيات التي تقدم خدمات للسجينات إضافة الى فئة مهمة وهي عينة من السجينات.

ويهدف تحليل تلك المقابلات الى الاطلاع على واقع سجون النساء من الداخل والى الاستماع الى معاناة السجينات عن قرب، والى الاستفادة من آراء الخبراء وتجاربهم، تمهيداً لتقديم اقتراحات نتمنى ان تكون مفيدة.

سوف توزع المعلومات المستقاة من المستجيبين الى عناوين عدة بهدف ترتيبها وعرضها بتسلسل يبدأ من الوضع العام الى العاملين في السجون ودورهم وصولاً الى توصيات عامة.

### أ - الوضع العام للسجينات داخل السجن.

تحدث معظم المستجيبين عن الحالة السيئة لسجون النساء في لبنان خاصة في زمن الازمات، حيث شهدت الفترة الاخيرة سلسلة من الازمات المتعاقبة، منها الصحية والاقتصادية والامنية، ولكل من تلك الازمات التأثير المباشر وغير المباشر على حياة السجينة وحالتها النفسية والمادية.

وبرأي هؤلاء فان وضع السجينات وقبل كل تلك الازمات الثقيلة، لم يكن بأفضل حال، فقد عانت السجينة سواء أكانت موقوفة او محكومة من مشاكل عديدة من مختلف الجوانب ومنها مشكلات مزمنة مثل عدم وجود معايير واضحة تحكم العمل داخل السجون والتمييز بين السجينات على أساس الوضع المالي للسجينة والاكتظاظ داخل السجون وما يتفرع من ذلك من مشاكل تتعلق بحقوق السجينة وكرامتها الانسانية، وبحسب تعبير إحدى السجينات "أي حقوق إنسان ... نحننا غلطنا بس ما منسناهل كل هيدا الالهال " و "نحن لسنا ارهابيين لدينا حقوق ...".

تأمين التطبيب: تبين من أقوال معظم المستجيبين بان هناك نقصاً في العناية الطبية، لا سيما لجهة اطباء الاختصاصيين، فضلاً عن الاجراءات الواجب اتباعها عند إخراج المريضة الى المركز الطبي المعتمد.

الطب النسائي والولادة ومشاكل الاطفال حديثي الولادة: تعاني السجينات من نقص في وجود أطباء نساء، كما انه لا يوجد اماكن خاصة للسجينة عند الولادة، فإبقاء الصغير مع امه يعرضه لامراض لا سيما تلك المتعلقة بالجهاز التنفسي.

طب اسنان: شرحت بعض السجينات معاناتهم مع طبابة الاسنان وعدم توفر البنج، مما يؤدي الى تطور الوضع الصحي.

تأمين الادوية: بينت الدراسة ان الدولة عاجزة عن تأمين أغلب الادوية للسجينات وخاصة في زمن الازمات، وعليه تقوم بعض الجمعيات بمحاولة سد هذه الحاجة دون ان تتمكن من تغطية الحاجات.

الامور المتعلقة بالنظافة الشخصية للسجينات : شرح المستجيبون أهمية النظافة الشخصية للمرأة وضرورة توفر مستلزمات تلك النظافة من فوط صحية وصابون للاستحمام، بالنتيجة فان حصول السجينة على أي شيء مثل سائل للاستحمام او فوط صحية يحتاج الى معاناة من السجينة وقد يعرضها للذلال.

مياه الاستحمام: تبين عدم توفر المياه الساخنة للاستحمام، والاضطرار للاستحمام بمياه باردة.

نظافة المنشآت: تعاني بعض المنشآت من قلة النظافة وعدم توفر أدوية ووسائل التنظيف.

نظافة المأكل وتنوع العناصر الغذائية : شرح بعض المستجيبين لواقع الطعام المقدم للسجينات "الاروانة" وقال بعضهم بان الاكل يصل الى السجن بشكل غير مقبول من ناحية الشكل والنظافة والكمية ... "الخبز مفرط وقديم" ... " الاكل منو نضيف" ... "ما في تنوع بالاكل" ... "لازم يجيبوا المواد الاولية والسجينات بيطبخون"

عدد الوجبات: شكا عدد من المستجيبين بان عدد الوجبات وكمية الاكل غير كافية لكل السجينات.

التهوئة الجيدة: تعاني السجينات من سوء التهوئة لا سيما لجهة التدخين داخل الغرف، ومن الحرمان من تقضية فترات طويلة في الهواء الطلق والنزهة، وهذا قد يسبب الامراض الرئوية.

الوضع النفسي : ان المشاكل المتعددة التي تعاني منها السجينة قد تسبب المشاكل النفسية والضغطات.

مياه الشرب: تعاني السجينات من عدم توفر مياه صالحة للشرب، مما يضطرهن لشراء الماء او الى تأمين مياه الشرب من قبل الجمعيات.

- **المشاكل القانونية:** تعتبر المشاكل القانونية من أهم المسائل المؤثرة على حياة واستقرار حالة السجينة، نظراً للشكاوى الكثيرة المتعلقة بالامور القانونية، فالسجينات قد أعربن عن التذمر من عدة مسائل مهمة منها : "عندك واسطة يمشي ملفك ما عندك واسطة ملفك بنام" ... "لي ما بتم المحاكمة من خارج السجن ... ضروري نكون جوا".

- سير المحاكمات والبطء في سير الدعاوى وتاجيل الجلسة من ثلاث أشهر لسته اشهر.

- التوقيف طويل الامد دون محاكمات.

- مشاكل السوق.

- اضراب القضاة وغيابهم أثناء الحرب والازمات المتعددة.

- غياب المدعي أو غياب المحامي عن حضور الجلسة.

- تكاليف اخلاءات السبيل، حوالي 500 الف ليرة (ربما تكون تكاليف غير قانونية) لكل طلب سواء قبل او رفض.

- عدم فعالية المعونة القضائية.

- عدم تفعيل قانون تخفيض العقوبات، وهو بحسب أحد المستجيبين منحة للسجينة او مكافاة تعطى للمحكومة بجرائم ليست خطيرة جداً ويكون سلوك السجينة يؤهلها لذلك، والهدف منه انضباط السجينة وقيامها بجهود

لتمضية عقوبتها، ولا يؤثر على الاكتظاظ كما يظن البعض، لا سيما ان 60 % من السجينات موقوفات وبالتالي لا يوجد عقوبة لتخفيفها، ولا يستفيد منها المحكوم إذا كان موقوفاً في جرم آخر، واللجنة مؤلفة من قاض رئيس وطبيب نفسي ومساعد اجتماعي وضابط آمر السجن، وهذه اللجان لا تعمل الآن بسبب عدم دفع الدولة لمستحقات الاطباء النفسيين والمساعدين الاجتماعيين نظراً لأوضاع الدولة المالية الصعبة.

- الخدمات القانونية محددة بقدرة الجمعيات التي تكون في أحيان كثيرة أقل بكثير من الحاجات، وتنتهي بإنهاء التمويل والاموال المرصودة لتلك الخدمات.

وأشار بعض المستجيبين الى ان عدد كبير من العاملين في المحاكم يعملون في إطار من الفساد الاداري، مما يعيق سير العمل في المحاكم.

ونشير الى ان هناك حالات قانونية أعربت عنها بعض السجينات :

- "16 شهر دخلت السجن ولم أحضر ولا جلسة واحدة".

- "حكم علي في قضية أخرى غير الموقوفة بشأنها دون الاستماع إلي".

- "موقوفة من 3 سنين ومن سنتين بالجنايات وناظرين ... 7 اشهر او 5 أشهر قدف".

- "يشوفوا طريقة يخلصوا العالم من العذاب".

- "35 شهر موقوفة حضرت جلسة واحدة".

- "المحامين ما بردوا".

- أجنبية : "سنتين واربعة اشهر موقوفة لا أعلم شيء عن ملفي".

- "انا محكومة قضيت 27 سنة سجن بطلب تطبيق قانون تخفيض العقوبات، لي ما بطبقوا علينا، بقولونا انو المحكوم مؤبد او اعدام ما في مدة لنخفصا".

### - المشاكل المتعلقة بالاتصال بالعالم الخارجي:

مقابلة الاهل : أدلى المستجيبون من كافة الفئات بان المقابلة مهمة جداً للسجينة، ولكن هناك صعوبات،

منها ما يتعلق بالاستحصال على الاذن لغير الام والاب والاخوة والزوج والاولاد، كما تم الحديث عن غرف المواجهة وحاجة تلك الغرف للتحديث. وان الوقت المحدد للمقابلة هو 15 دقيقة وان الاولاد دون 13 سنة يمكن مواجهتهم بشكل مباشر من دون قضبان.

تأمين الاتصال الهاتفي : يتم تأمين الاتصال الهاتفي بواسطة كابينات موجودة داخل السجون، ولا تزيد فرصة التحدث عبر الهاتف عن 5 دقائق لكل سجينة في اليوم، وان فترة الاتصال محددة بساعات معينة من النهار، وان هناك خلال الازمات أزمة من نوع آخر وهو عدم توفر بطاقات الهاتف واحتكار تلك البطاقات من قبل بعض السجينات. وتحدث بعض المستجيبين بانه تم تأهيل حانات الاتصال وصيانتها في بعض المنشآت.

### - مشاكل عامة:

- العقاب الجماعي : تحدثت السجينات عن ظلم العقوبات الجماعية المطبقة داخل سجون النساء، فإذا أخطأت سجينة تعاقب باقي السجينات من دون ذنب.

- العقاب الاداري داخل السجن : يطبق نظام العقاب الاداري على السجينات في حالة مخالفتهن لنظام السجون ويتدرج العقاب الاداري من الاخف الى الاشد، يبدأ بمنع الاتصال لفترة معينة ثم منع المقابلة لفترة معينة ثم هناك سجن انفرادي لاربعة ايام وقد يتم نقل السجينة من سجن الى آخر.

اغلاق الابواب : "الخنقة، اين التسلية، اين النشاطات (خياطة + رياضة + كتابة ) عم يكون النهار كثير طويل علينا، تسكير الباب هو الخنقة".

انقطاع الكهرباء : في احد السجون يوجد 9 سجينات بذات الغرفة من دون كهرباء ولا تهوئة في سجن آخر 20 سجينة في غرفة واحدة ولكن الكهرباء مؤمنة.

### ب - الأفرقاء المعنيين في إدارة سجون النساء.

رأى أغلب المستجيبين بان الفريق الاساسي الرسمي المعني في إدارة السجون اليوم هي وزارة الداخلية

## ت - أساليب التدخل.

تبين من أقوال المستجيبين بان الدور الاكبر هو للجمعيات بمختلف تسمياتها في التدخل مع السجينة، وهذه الجمعيات تؤمن الخدمات المختلفة للسجينة ضمن إمكاناتها ونطاق عملها، فهناك جمعيات تعمل بشكل شامل لكافة السجينات كجمعية دار الامل، وهناك جمعيات تعمل مع فئة محددة او معينة منهن كالجمعيات التي ترعى أبناء طائفة او جنسية معينة او تهتم بموضوعات محددة.

الا ان هذا الامر يحتاج الى تنظيم العمل بين الجمعيات لتفادي تقديم الخدمات بطريقة مزدوجة، وتحديد الامكانيات والبرامج التي يمكن ان تتنوع بدل من ان تكون مشابهة. ومن أجل هذه الغاية انشأت مجموعة تضم وزارة العدل من خلال عدد من القضاة ووزارة الداخلية من خلال المديرية العامة لقوى الامن الداخلي وحوالي 35/ جمعية محلية ودولية، يجتمع أعضائها دورياً مرة كل شهر على الاقل وتبحث في مختلف المواضيع ذات الصلة بالسجون، ومن أبرز أهداف هذه المجموعة هي تأمين التواصل الايجابي بين قوى الامن الداخلي والجمعيات وتحقيق التعاون والتكامل بينهما، كما تأمين التواصل والتنسيق بين الجمعيات العاملة داخل السجون لتأمين الخدمات بشكل مدروس وتفادي ازدواجية تقديم ذات الخدمة، والبحث في مختلف البرامج وفرص تمويلها، ورصد الاحتياجات وغيرها من الامور التنظيمية المهمة، وفي طبيعة الحال تضع هذه المجموعة خطط للطوارئ في الحالات التي تستدعي ذلك كالازمات والحروب.

وعدد المستجيبون تلك الخدمات المقدمة من الجمعيات وهي تتعلق بمختلف الجوانب الحياتية للسجينة التي يمكن إختصارها بثلاث جوانب رئيسية :  
- الجوانب الصحية : وهو جانب مهم جداً، يبدأ من الرعاية الطبية المتخصصة وتأمين الادوية، الى الرعاية النفسية للسجينة وتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية، وتأمين الظروف الأكثر ملائمة للحياة داخل السجن من تهوئة للغرف الى النزهة الى محاولة التكيف مع الاكتظاظ والحد منه.

- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، وذلك في تراتبية محددة، فهناك أمر للسجن، ومديرة للسجن، والحارسات.

كما رأى البعض الآخر بأن للقضاة دور في تحديد من هي السجينة داخل السجن سواء أكانت موقوفة بمذكرة توقيف او بحكم قضائي، كما هناك تدخلاً محدوداً لوزارة الصحة عبر الاطباء الذين يقدمون الخدمات الطبية داخل السجون، ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم في بعض الحالات.

وشددت الغالبية العظمى من المستجيبين على ان الدور الرئيسي في عملية التدخل مع السجينات يعود للجمعيات المحلية والعالمية، في ظل غياب شبه تام للدولة، إذ ان الاخيرة عاجزة عن تقديم الاساسيات للسجينة من مأكّل ومشرب، فكيف اذا ما تحدثنا عن برامج التأهيل.

وعليه تلعب الجمعيات المتعددة دوراً رئيسياً في التدخل مع السجينة بكل تفاصيل حياتها، فهي تبدأ بتأمين الاساسيات كصيانة المباني وتجهيزها او حتى ترميمها، الى تقديم بعض الحاجيات الضرورية كالعناية الطبية وتوفير الادوية، الى المتابعة القانونية على كافة الاصعدة، الى تأمين وتوفير البرامج التأهيلية، وغيرها الكثير، وهذا الامور المهمة متروكة بشكل شبه كامل على همة الجمعيات، كما يفهم من كافة أقوال المستجيبين.

المحامين : تحدث عدد من المستجيبين عن دور المحامي في إدارة الملفات القانونية العائدة للسجينات، وان دورهم محوري ومهم، وان المتابعة الفعالة من قبل المحامي للملف القضائي يريح السجينة والعكس صحيح. وهنا لا بد للإشارة الى المشاكل المتعلقة بالمعونة القضائية التي هي من اختصاص نقابة المحامين، ورأى البعض ان مقابلة المحامين يجب ان تكون سرية.

بعض السجينات : تكلف بعض السجينات بأعمال إدارية، لكن بعض هؤلاء يتحكمن بباقي السجينات ويعاملونهن بكثير من المزاجية في التعاطي.

- الجوانب الاجتماعية : وتشمل رزمة من الخدمات المتنوعة التي تؤمن للسجينة حياة هادئة الى حد ما داخل المؤسسة العقابية وحل للمشكلات الاجتماعية في الداخل، كما تسعى لتأمين التواصل والاتصال بالعالم الخارجي وتأمين سبل ذلك، لا سيما خلال الظروف الاستثنائية، وصولاً الى النشاطات المتعددة داخل السجن، بما فيها الخضوع لبرامج التأهيل والمشاركة في المناسبات العامة والدينية والاحتفال بالاعياد.

- الجوانب القانونية : تلعب الجمعيات دوراً حاسماً في الكثير من الحالات التي تكون فيها السجينة غير ميسورة مادياً، فتسعى الجمعيات الى تأمين حقوق السجينة القانونية من توكيل محام الى متابعة الامور القانونية كالتقدم بطلبات إخلاء السبيل الى دفع الكفالات الى متابعة موضوع السوق الى قصور العدل، وكل ما يصب في هذه الغاية.

أهداف التدخل : يهدف التدخل مع السجينات، بحسب رأي غالبية المستجيبين، الى تحسين الظروف داخل السجن بإعتباره مؤسسة عقابية من تقديم الرعاية بمختلف جوانبها، كما يهدف الى تأهيل السجينة وذلك من خلال المتابعة الاجتماعية والنفسية وتنفيذ دورات تدريبية وأشغال يدوية يقوم بها فريق عمل متعدد الإختصاصات، وصولاً الى تسويق وبيع الانتاج وذلك لمساعدة السجينات في الحصول على الاستقلال المادي والتخلص من التعرض للإستغلال.

وفي الخلاصة نستنتج بان إدارة السجن تقتصر على الامن والمعاقبة وتأمين بعض الضروريات، أما الدور الاصلاحى والتأهيل يقع بالكامل على عاتق الجمعيات، التي لا يمكنها تغطية كل الحاجيات، مما يؤدي الى مشاكل نفسية لدى السجينات.

## المحور الرابع: الاقتراحات والتوصيات

- تفادي الاحتجاز والتوقيف غير الضروري والاعتماد على الاعتبارات النظرية الحديثة للتوقيف والتي تعتمد على الاتهام عندما تتوفر أدلة يركن اليها.

### 5. إقرار عفو عام وتخفيف العقوبات:

- إقرار قانون عفو عام مدروس يستند الى معايير واضحة ويستند الى المصلحة العامة.
- تخفيض السنة السجنية لتخفيف أعباء الاكتظاظ وذلك بما يتناسب مع السياسة العقابية العامة وضمن إطار المصلحة العامة.

### اقتراحات لتحسين ظروف السجون والمعيشة

#### 1. تحسين البنية التحتية وظروف المعيشة:

- تجديد وصيانة البنية التحتية المتهاكلة للسجون بشكل دوري.
- تخفيف الاكتظاظ بشكل جذري.

#### 2. توفير خدمات إضافية:

- زيادة المشاغل وتأمين مردود مالي للسجينات لتأهيلهن مهنيًا ودمجهن في المجتمع.
- إتاحة مساحات مخصصة للتواصل مع العالم الخارجي (مثل غرف زيارة مجهزة وهواتف ببطاقات مدفوعة مسبقًا).

#### 3. تأمين دعم مالي للسجينات:

- تسهيل دفع الغرامات والكفالات من خلال مؤسسات تمويلية.

#### 4. فصل الموقوفات عن المحكومات:

- ضمان الفصل الصارم بين الموقوفات والمحكومات لتحقيق بيئة أكثر تنظيمًا وعدلاً.

إقترح المستجيبون بكافة فئاتهم جملة من الاقتراحات، تهدف الى تحسين وضع السجون وظروف احتجاز السجينات، وتنوعت الاقتراحات من اقتراحات عامة شاملة الى اقتراحات بسيطة، الا ان كل تلك الاقتراحات مهمة وتؤدي الى تغيير ايجابي في حياة السجينة ومن اهمها :

### اقتراحات لتحسين نظام السجون

#### 1. إصلاح بنية إدارة السجون:

- إنشاء مؤسسة متخصصة بإدارة السجون تركز على إصلاح السلوك الجنائي وحماية المجتمع من السوك المخالف للقانون الجزائري.
- نقل إدارة السجون من وزارة الداخلية المولجة مؤقتاً بتلك الادارة الى وزارة العدل.

#### 2. تطوير نظام السجون والقوانين المرتبطة:

- تعديل نظام السجون لكي يصبح متلائماً مع التطور في مفهوم المؤسسة السجنية، لان القانون الحالي قد وضع العام 1949، وهذا يجب ان يفضي الى تغيير دراماتيكي في القانون.
- إدماج المنظور الجندري في إدارة سجون النساء وتأمين المتطلبات ذات الصلة.

#### 3. تعزيز دور الدولة والرقابة:

- تعزيز دور الدولة الرقابي داخل السجون وتنظيم التنسيق مع الجمعيات لتوسيع خدماتها.
- رفع موازنة السجون لضمان تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على كرامة السجينات.

#### 4. تفعيل العقوبات البديلة وتقليل الاحتجاز:

- تطبيق العقوبات البديلة بشكل أوسع لتقليل العبء على السجون وتحقيق نتائج إيجابية على الصعيد كافة.



## الاقتراحات المتعلقة بالتأهيل والتوعية

### 1. التأهيل الإلزامي للسجينات:

- إلزام السجينات بالمشاركة في برامج التأهيل وربطها بحوافز كتخفيض العقوبات.

### 2. تدريب الكوادر الإدارية:

- إقترح عدد كبير من المستجيبين تنظيم دورات توعية للعاملين في السجون من مديرة السجن والحارسات بالدرجة الاولى، تتضمن تلك الدورات لتعليمهم حقوق السجينات وحدود التعامل معهن.
- اعطاء مديرة السجن صلاحيات أوسع في تدبير أمور السجينات داخل المؤسسة العقابية.

## الاقتراحات لتحسين النظام القضائي

### 1. تسريع عمل المحاكم:

- تفعيل الجلسات وتسريع سير دعاوى لتمكين السجينات من معرفة مصيرهم بدلاً من التوقيف المطول.

### 2. تفعيل المعونة القضائية:

- التعاون مع نقابتي المحامين في بيروت والشمال لتفعيل المعونة القضائية.

### 3. تسهيل إجراءات إخلاء السبيل:

- اتخاذ مبادرات لتسهيل إخلاءات السبيل وإعفائها من أي رسوم.

تسهم هذه التوصيات في تحسين نظام السجون، حماية حقوق الإنسان، وضمان كرامة المحتجزين ضمن النظام القضائي اللبناني.

## الخاتمة

يعكس واقع سجون النساء في لبنان الحاجة الماسة لإصلاحات جوهرية تعيد تعريف دور السجون من أماكن للعقاب فقط إلى مؤسسات تُسهم في إعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي. لقد أبرز التقرير التحديات العديدة التي تواجه السجينات، بدءاً من الاكتظاظ ونقص الموارد الصحية والاجتماعية، وصولاً إلى غياب العدالة في الأنظمة القانونية والتمييز الجندي داخل السجون.

تظهر الحاجة المُلِحَّة إلى تبني استراتيجيات شاملة تُعالج المشاكل الهيكلية والإنسانية، من خلال تحديث البنية التحتية، وتعزيز الخدمات الجندية، وضمان تطبيق العدالة. كما يجب تطوير برامج تأهيلية تعليمية ومهنية متكاملة تُسهم في إعداد السجينات لحياة أفضل بعد الإفراج عنهن.

إن تحقيق هذه الإصلاحات لا يتطلب فقط تحسين التشريعات الوطنية، بل أيضاً تعزيز التعاون بين الدولة والجمعيات المحلية والدولية لتحقيق الأهداف المنشودة. فالتزام جميع الأطراف المعنية بتحقيق العدالة الإنسانية والاجتماعية داخل السجون سيؤدي بلا شك إلى بناء مجتمع أكثر إنصافاً واستدامة.

## المراجع:

- عبدالله، ز. (2022، 5 أكتوبر). صحّة اللبنانيات في السجون مهدّدة في ظلّ الأزمة الاقتصادية.
- زعيتر، م. (2014). تقييم واقع سجون النساء في لبنان: سجن بعبدا، سجن بربر الخازن، سجن طرابلس وسجن زحلة. مشروع: تعزيز سياسات وممارسات حقوق الإنسان في سجون النساء في لبنان. التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني.
- دراسة قانونية حول نظام سجون النساء في لبنان، 2013 - Arabic Legal study about women prisons - Arabic 2013
- ابراهيم، غ. (2015). دراسة حول الجمعيات العاملة في لبنان، التجمع النسائي الديمقراطي.
- قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، قواعد نيلسون مانديلا. UNODC
- فارس، خشان. (1997). مشروع قانون لنقل إدارة السجون إلى وزارة العدل مديريةية للسجون ودائرة للتأهيل المهني والتربوي والاجتماعي. الصغير، العدد 7781.
- لين، أيوب. (2022) اقتراح تخفيض السنة السجنيّة: أو حين نعالج اكتظاظ السجون بفتحها، المفكرة القانونية.